

جمهورية العراق



مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

## الدول مرتفعة المخاطر

وما هو تأثير إدراج الدول ضمن القوائم الخاصة بمجموعة العمل المالي  
(فاتف)



**الهدف:** إن الهدف من إدراج الدول عالية المخاطر في القوائم التي تصدر عن مجموعة العمل المالي (فاتف)، هو لحماية النظام المالي العالمي من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح بشكل أفضل، ويتم وضع الدول في القوائم بعد تحليل متعمق لحالة البلد ودرج كبلدان عالية الخطورة نتيجة قصورها في إطارها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

**الدول عالية المخاطر:** هي الدول التي لديها أوجه قصور استراتيجية كبيرة في أنظمتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وعدم الالتزام بمقترنات مجموعة العمل المالي (فاتف\*)، حيث تدعى — (فاتف) جميع الدول الأعضاء وتحثها على تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة، وفي الحالات الأكثر خطورة يطلب من الدول تطبيق تدابير مضادة لحماية النظام المالي الدولي من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.



نصت التوصية رقم (١٩ / الدول مرتفعة المخاطر)، على الدول إتخاذ الإجراءات الآتية:-

١. أن تكون المؤسسات المالية مطالبة بتطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة على علاقات العمل والعمليات مع الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية والمؤسسات المالية من الدول التي تحددها مجموعة العمل المالي ذو مخاطر مرتفعة.
٢. تدابير عناية واجبة مشددة ومطبقة بصورة فعالة ومتاسبة مع المخاطر.
٣. أن تتخذ تدابير مضادة مناسبة عندما تدعوها مجموعة العمل المالي بذلك.
٤. أن تتخذ تدابير مضادة بصورة مستقلة عن أي دعوة من قبل مجموعة العمل المالي.
٥. إتخاذ تدابير مضادة فعالة ومتاسبة مع المخاطر.

تعتمد المجموعة مناهج متكاملة لتقدير الالتزام الفني بمقترنات — (٤٠)، وكذلك لتقدير ما إذا كان نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فعالاً ولائياً درجة، حيث تشمل منهجية المجموعة على شقين لتقدير التزام البلدان بمقترناتهما وأدوات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وكالآتي:-

١. **تقدير الالتزام الفني:** - يتناول هذا التقييم المتطلبات المحددة في التوصيات، لاسيما فيما يتعلق بإرتباطها بالاطار القانوني والمؤسسي ذي الصلة المطبق بالدولة، إضافة إلى صلاحيات السلطات المختصة وإجراءاتها. (تمثل هذه المتطلبات الركائز الأساسية لأي نظام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).
٢. **تقدير الفعالية:** - يسعى هذا النهج إلى تقييم كفاية تطبيق التوصيات وتحديد إلى أي مدى تحقق الدولة الأطار القانوني والمؤسسي للنتائج المرجوة.

تشكل عمليات تقييم الالتزام الفني والفعالية كلاهما تحليلًا متكاملاً لمدى التزام الدولة بمعايير مجموعة العمل المالي، ولمدى نجاحها في الحفاظ على نظام قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتقوم المجموعة بتقييم الدول الاعضاء من حيث صياغة وإنفاذ القوانين المقبولة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتضعها في أحدى القوائم الاربعة، وهي:-

١. **خضاء (ليس لديها مشاكل)**: هي الدول التي تلتزم بمعايير مجموعة العمل المالي ونجاحها في الحفاظ على نظام قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢. **رمادية (متعاونة لكن لديها مشاكل)**: هي الدول التي لم تقم بتقديم إجراءات ملموسة لمعالجة أوجه القصور الاستراتيجية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعهد هذه الدول بإتباع خطة العمل المحددة للوفاء بمعالجة أوجه القصور لديها.

٣. **حمراء (غير متعاونة)**: هي الدول التي تشكل خطراً على سلامة النظام المالي العالمي، وتدعى مجموعة (الفاتق) إلى تعزيز الإجراءات عند التعامل معها، وتفرض عليها مجموعة متطلبات لإتخاذها بإسرع وقت ممكن.

٤. **سوداء (غير متعاونه وتخضع لتدابير مضادة)**: هي دول غير ملتزمة بتوصيات مجموعة العمل المالي ولا تخضع لرقابتها، فتصبح تلك الدول ضمن الدول المحضور التعامل معها، وتفرض عليها عقوبات مالية واقتصادية من قبل مجلس الأمن الدولي وفقاً لقرارات تصدر عنه، يتم من خلالها فرض قيود على النشاطات والعمليات وعلاقات العمل التي تتم مع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من هذه الدول.

لأ يتم حرمان أي دولة تدرج في القائمة السوداء من خدمات جزء كبير من البنوك والمؤسسات المالية فقط بل تتعرض الدولة لسلسلة من التدابير العقابية التي أوصت بها مجموعة العمل المالي.

تعتبر توصيات مجموعة العمل المالي (فاتق) ملزمة لجميع الدول، حسب ما جاء بقرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة رقم (٢٤٦٢) لسنة ٢٠١٩.

## التدابير الواجب اتخاذها عند التعامل مع الدول عالية المخاطر

يتوجب على كافة الجهات الخاضعة لـأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥، أن تأخذ بعين الاعتبار المخاوف المتعلقة بأوجه القصور وعدم الالتزام بأي إجراء من الإجراءات المتعلقة في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الواردة في الفئات المذكورة أعلاه، بخصوص علاقات العمل والعمليات التي تتم مع أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، وأن تتخذ الإجراءات الالزامية بالتناسب مع درجة المخاطر التي تحددها، خصوصاً المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، وكالآتي :-

- ١- إيلاء عناية خاصة لعلاقات العمل والمعاملات الواردة من تلك الدول وبالعكس.
- ٢- طلب معلومات إضافية حول العميل والمعاملات المرتبطة به.
- ٣- مراجعة علاقة العمل مع البنوك المراسلة في تلك الدول (عالية المخاطر).
- ٤- التتحقق من طبيعة علاقة العمل والهدف منها.
- ٥- الوقوف على مصدر أموال العميل وأصوله.
- ٦- تحديث بيانات العملاء (الأجانب) من خلال إستماراة أعرف عبيك (KYC) بشكل دوري للوقوف على المتغيرات التي قد تطرأ عليهم.
- ٧- الحصول على موافقة الإدارة العليا لـاستمرار علاقـة العمل من عدمها.
- ٨- تعزيز مراقبة المعاملات.

ستكون هذه الخطوات بمثابة إخضاع التحويلات المالية من وإلى الدول عالية المخاطر إلى جمهورية العراق لشروط أكثر صرامة لمواجهة المخاطر المتعلقة بـعلاقات العمل والمعاملات الخاصة بأشخاص أو مؤسسات مالية لدى البلدان المحددة، في إطار علاقات العمل مع العملاء الغير دائمين أو الدخول أو الإـستمرار في عـلاقات عمل مع عـملاء دائمين.